

الإدارة الأجنبية في ليبيا  
في الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٥١

إعداد

مختار رحيل مختار شفاف

باحث دكتوراه قسم التاريخ بكلية البنات جامعه عين شمس

بعد انتهاء معركة العلمين عام ١٩٤٢ والتي تعد من المعارك الفاصلة في الحرب العالمية الثانية، التي انهزم على أثرها الجيش الألماني بقيادة (رومل) وتمكن الجيش الثامن البريطاني من دخول برقة في الثامن من نوفمبر ١٩٤٢ وطرابلس في ٢٣ يناير ١٩٤٣، واحتل الفرنسيون فزان بقيادة الجنرال (لوكليرك) في نفس العام، وبذلك طويت صفحة الاحتلال الإيطالي في ليبيا، وبدأت حقبة استعمارية جديدة سميت بالإدارة الأجنبية في ليبيا، قسمت ليبيا على أثرها إلى ثلاثة أقاليم، فاحتلت بريطانيا برقة وطرابلس، بينما احتلت فرنسا فزان، وبقيت هذه الإدارة حتى اعلان استقلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ .

وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا البحث .

استمد الحكم البريطاني والفرنسي على ليبيا شرعيته من معاهدة "لاهاي" لعام ١٩٠٧ التي تنظم ما يحتله العدو من أراضي، فقد منحت لهم سلطات تشريعية وإدارية وقضائية كاملة في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة الصلح مع إيطاليا، والتي نصت على الآتي:

١- تتخلى إيطاليا عن جميع حقوقها وملكيتهما للأراضي التي كانت تملكها في أفريقيا (ليبيا، أريتريا، الصومال).

٢- تظل البلاد المذكورة تحت الإدارة القائمة حالياً فيها إلى أن يتم الاتفاق بشأن حل المشكلة نهائياً.

٣- يتم التصرف بالبلاد المذكورة تصرفاً نهائياً بناءً على قرار مشترك تصدره حكومات (الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا) في مدة سنة تبدأ من وضع المعاهدة موضع التنفيذ.

الإدارة العسكرية البريطانية في برقة:

وضعت نواة الإدارة العسكرية في برقة قبيل سقوط بنغازي بوقت قصير ويرجع الفضل في تكوينها إلى الجنرال ويفل (Wovell) قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط من ١٩٣٩-١٩٤١، الذي لفت نظر وزارة الحربية البريطانية إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة أقاليم الأعداء بعد احتلالها، وترجع خبرة الجنرال ويفل إلى دراسته العميقة للأسلوب الذي اتبعه المرشال "اللونبي" أثناء إدارته العسكرية في فلسطين ما بين ١٩١٨ إلى ١٩٢٠، لذلك نصح حكومته في ٢٥ يناير ١٩٤١ بضرورة إقامة حكومة عسكرية على نسق تلك التي أنشئت في مناطق الشرق الأوسط على أن تقع مسؤولية الإدارة على عاتق القائد العام طوال فترة الحرب وإلى أن تتم التسوية ويخول للقائد العام حق إصدار القرارات النهائية فيما يختص بالسياسة العامة وشكل الدولة<sup>(١)</sup>.

حظيت مطالب الجنرال ويفل بموافقة وزارة الحرب البريطانية، وظهر ذلك خلال تصريح أصدرته تلك الوزارة في ٣ فبراير ١٩٤١، أعلنت فيه تولي حكومة عسكرية إدارة أعمالها في برقة في حدود ما نصت عليه معاهدة لاهاي، والتي نصت على أن تظل جميع القوانين المعمول بها في السابق سارية المفعول حتى نهاية الاحتلال والوصول إلى عقد معاهدة بين الأطراف المتحاربة<sup>(٢)</sup>.

وبمراجعة اتفاقية لاهاي في هذا الشأن يجب على الحكومة العسكرية اتباع ما يأتي:

١- تطبيق القوانين المعمول بها فعلاً في البلاد، عدا ما يراه القائد العام ضرورياً لإصداره أو إلغائه، وهذا التحفظ الأخير محدود بما جرى عليه العرف الدولي، وتعني بذلك القوانين التي تتنافى مع الإنسانية أو تمس سلامة الجيش.

٢- الحكومة العسكرية حكومة مؤقتة، تحل محلها حكومة مدنية بمجرد أن تسمح بذلك الضرورات العسكرية، وهذا هو الوضع الطبيعي، فمركز الإقليم سوف يتغير نتيجة لعقد هدنة، أو إبرام صلح أو تقرير ضم، أو إجراء تغيير في السيادة.

٣- ليس من حق الحكومة العسكرية إجراء أي تغيير في النظام الضرائبي القائم قبل الاحتلال، وكل ما لها من حق هو حق تنظيم تحصيل هذه الضرائب بطريقة تمنع الفوضى أو استغلال الشعب<sup>(٣)</sup>.

وفي يناير ١٩٤١ تم تنظيم إدارة أراضي الأعداء المحتلة لبرقة عقب قيام القوات البريطانية بقيادة الجنرال ويفل بهجوماً كاسح في ديسمبر عام ١٩٤٠ وبسقوط بنغازي عاصمة هذا الإقليم قام البرجاديير "لونجرج" فيها المركز الرئيسي لهذه الإدارة مع ارتباطها بالقيادة العامة للشرق الأوسط (مقرها مصر) والتي منحت الإدارة جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حدود ما يتماشى مع القوانين الدولية<sup>(٤)</sup>.

غير أن الإدارة البريطانية سواء كانت عسكرية أم مدنية لم تستقر بسبب عمليات الكر والفر التي شهدتها برقة بين جيوش الحلفاء والمحور، فلم يستقروا إلا بعد الهجوم الثالث الذي قام به المارشال مونتجمري في الثاني من نوفمبر ١٩٤٢ وانتهى بإخراج قوات المحور نهائياً واستيلاء الجيش الثامن البريطاني على الإقليم، فعينت وزارة الحربية البريطانية الكولونيل "كمنج" الذي وضع الخطوط الرئيسية للإدارة العسكرية في برقة<sup>(٥)</sup>.

بدأ الكولونيل كمنج بالفعل تنظيم الإدارة العسكرية في برقة حيث أرسل مذكرة إلى وزارة الخارجية أوصى فيها بأن تكون معاملة برقة أكرم من معاملة المستعمرات الإيطالية الأخرى، واقترح أن تنتهي السيادة الإيطالية وتلغى القوانين والمحاكم الإيطالية.

كان مقر الحكومة العسكرية البريطانية في المرج منذ ديسمبر ١٩٤٣، ثم انتقل مقرها إلى بنغازي في ١٥ ديسمبر ١٩٤٥، وفي أبريل ١٩٤٩ أصبحت تعرف باسم الإدارة البريطانية، وانتقلت تبعتها من وزارة الحرب إلى وزارة الخارجية البريطانية<sup>(٦)</sup>.

قامت السلطات البريطانية بتقسيم برقة إلى سبعة أفضية (المرج، أجدابيا، شحات، درنة، طبرق، الكفرة، بنغازي) ثم أعيد جمع هذه الأفضية في ثلاثة فقط، هي (درنة، الجبل الأخضر، بنغازي) وأرسل السياسيون الإنجليز إلى هذه المناطق ليرأسوا الإدارة المحلية فيها<sup>(٧)</sup> يساعدهم في ذلك تسعة ضباط بريطانيين، فضلاً عن وجود ثلاثة معاونين ليبيين يطلق على كل منهم نائب متصرف، واستمر الحال كذلك في برقة حتى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٨، حينما تكون مجلس تنفيذي في بنغازي من ٧ أعضاء بريطانيين وخمسة ليبيين يعملون مستشارين لهيئة الإدارة<sup>(٨)</sup>.

كان الجهاز المركزي للإدارة العسكرية الإنجليزية يتألف من عدة إدارات، الداخلية، الزراعة، التموين، الأشغال العامة، المالية، الإعلام، وكان من بين موظفي الإدارة عدد كبير من الليبيين.

ومن المشاكل التي واجهت الإدارة البريطانية في برقة عام ١٩٤٣ قضية الأمن الداخلي وتوفير المؤن لبلاد أنهكتها الحرب، وإنعاش الحركة التجارية التي أصابها الفتور، وفتح المدارس وإقامة الخدمات الصحية والعناية بالزراعة والاهتمام بالأملاك التي رحل عنها ملاكها الإيطاليين وبذلك قامت الإدارة البريطانية بعدة أعمال هي:-

١- فمن الناحية الأمنية عملت على تكوين قوة من البوليس مهمتها حماية الأمن، وقد بلغ عددهم ٥٠ فرداً من الإنجليز وحوالي ٩٠٠ من العرب الذين كانوا يعملون في القوات الليبية التي اشتركت مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وقد اعتنت الإدارة بتدريب الضباط العرب على الأعمال الأمنية، وأظهر هؤلاء مقدرة كبيرة في العمل<sup>(٩)</sup>.

وأعيد افتتاح المحاكم المدنية في نهاية عام ١٩٤٤ حيث كانت خطوة تقديمية لإشاعة العدالة في البلاد.

٢- أما من الناحية المالية فقد ظل التعامل بالليرة الإيطالية حتى سنة ١٩٤٥ حيث استبدلت بالجنيه المصري الذي صار منذ ذلك الوقت هو العملة الرسمية في البلاد ويتم الحصول عليه من البنك الأهلي المصري<sup>(١٠)</sup>.

كما حاولت أن تؤمّن قدرًا من المواد الغذائية الأساسية للشعب، ولما لم يكن من السهل تنشيط الحركة التجارية لذا قامت بدفع ثمن هذه السلع نظراً لقلة الموارد في البلاد.

أما عن الضرائب فقد تخلت الإدارة العسكرية عن الضرائب المباشرة كلها سنة ١٩٤٦ وأدخلت ضريبة الأرباح التجارية.

٣- وفيما يتعلق بالتعليم فقد استعانت الإدارة البريطانية في برقة بالمعلمين المصريين لمواجهة مشكلة عدم توفر المعلمين الوطنيين الكافيين، وأسندت إلى أحد الضباط البريطانيين بالإشراف على التعليم (باسم مدير معارف برقة) وعندما أعلن استقلال برقة عام ١٩٤٩ تولى أحد نظار ولاية برقة شؤون التعليم يعاونه مستشار بريطاني<sup>(١١)</sup>.

وكانت المناهج الدراسية المقررة هي نفسها المطبقة في مصر دون أي تعديل.

٤- واجهت الإدارة البريطانية أيضاً من الناحية الصحية مشكلة المستشفيات والصيدليات العامة التي تركت دونما عناية بسبب إهمال الحكم الإيطالي لها، لذا شرعت الإدارة البريطانية في تنفيذ مجموعة من الأعمال كان الهدف منها النهوض بالحالة الصحية في الولاية ومن تلك الأعمال افتتاح مدرسة لتدريب الممرضين<sup>(١٢)</sup>.

حاولت الإدارة البريطانية أيضاً تحسين الأحوال الزراعية فقسمت الإقليم إلى ثلاثة أقسام (مشروع سهل المرج، الجبل الأخضر، بنغازي) وأعطت أراضي زراعية مقابل إيجارات سنوية، وظل الليبيون يشغلون تلك المزارع تحت إشراف الإدارة وإرشاداتها<sup>(١٣)</sup>.

أما من ناحية النشاط السياسي فقد سمح به في أضيق الحدود وغالباً لصالح الأسرة السنوسية، ففي سنة ١٩٤٣ زارت البلاد بعثة يرأسها صفي الدين السنوسي أحد أعضاء الأسرة السنوسية، ثم قام السيد إدريس السنوسي بصفته أمير على ليبيا بناءً على اتفاق الرجمة سنة ١٩٢٠ بزيارة لبرقة في العام التالي.

ورغم تضيق الخناق على النشاط السياسي فقد استطاع بعض الشبان ممارسة هذا العمل تحت ستار الأندية الثقافية والرياضية ومن أشهرها وأكثرها تأثيراً في الحياة السياسية "نادي عمر المختار".

### الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس:

بدأت الإدارة العسكرية نشاطها بصفة رسمية بطرابلس في ١٥ ديسمبر عام ١٩٤٢ عندما نشر الجنرال مونتوجمري تصريحاً من مركز القيادة في الجيش الثامن بالقرب من أجدابيا أعلن فيه احتلال البلاد، وفي صباح يوم ٢٣ يناير من عام ١٩٤٣ تسلم مونتوجمري رسمياً عند باب بن غشير مدينة طرابلس بحضور الحاكم الإيطالي، ونائبه ورئيس البلدية<sup>(١٤)</sup>، وبينما كانت القوات البريطانية والليبية المشتركة تزاوّل عمليات تحرير البلاد كانت هيئة الموظفين التي تتكون من ضباط سياسيين يعملون في خدمة قيادة الشرق الأوسط تضع خطة الإدارة العسكرية التي تولت القيام بإدارة طرابلس عقب تحريرها، وقد أشرف على وضع نظام الإدارة في القاهرة البريجادير "الوسن" الذي أصبح رئيساً لها<sup>(١٥)</sup> وخلفه في المنصب "بلاكلي" الذي أصبح رئيساً من سنة ١٩٤٤ حتى نهاية عهد الإدارة العسكرية البريطانية.

وقد قسم البريطانيون طرابلس من الناحية الإدارية إلى ثلاثة مقاطعات وهي:-

١- المقاطعة الغربية يكون مركزها طرابلس.

٢- المقاطعة الشرقية ويكون مركزها مصراته.

٣- المقاطعة الوسطى ومركزها غريان.

كان يرأس هذه المقاطعات من الناحية الإدارية ضابط بريطاني يساعده في كل مقاطعة سكرتير ليبي وأحياناً إيطالي، ويشرف هؤلاء على موظفين إداريين يطلق عليهم لقب المديرين، وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى ٢١ قضاء أو متصرفية، وعينت بريطانيا على رأس كل متصرفية قائداً برتبة جنرال يساعده جهاز إداري مكون من أمين الصندوق و كاتب و مترجم، وأشرف على جهاز الشرطة الموجود في المتصرفيات ضابط بريطاني ويكون مسئولاً عن عناصر الشرطة في المقاطعات<sup>(١٦)</sup>، كما وضعت البلديات تحت إشراف ضباط بريطانيين وأوكل إليهم الإشراف على الشؤون الصحية والنظافة، والمساكن والمنافع العامة، ويشمل المواليد والوفيات، وغير ذلك، وكان موظفوا الإدارة البريطانية من القوميات التالية:-

١- رجال الجيش البريطاني.

٢- الموظفون المدنيون الإيطاليون.

٣- موظفون ليبيون وإيطاليون.

٤- موظفون من جنسيات أخرى تم جلبهم للعمل من قبل الإدارة البريطانية.

كما استقدم الإنجليز عدد من المترجمين من بلاد الشرق الأوسط نظراً لعدم توفر العنصر المحلي لهذه الوظيفة<sup>(١٧)</sup>.

كانت الحالة الاقتصادية والمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في طرابلس مثلها مثل البلدان التي تعرضت للحرب، فقد حدث تضخم مالي كبير نتيجة لنفقات الجيوش الأجنبية، وحاجة هذه القوات للأيدي العاملة الكثيرة، مع ان الدمار الذي أصاب طرابلس أقل نسبياً من برقة، لذلك لم تواجه الإدارة البريطانية مشكلة كبيرة في إعادة تعمير طرابلس، كما أن العدد الأكبر من المزارعين الإيطاليين ظلوا في مزارعهم<sup>(١٨)</sup>.

وضع البريطانيون البنوك والمال الإيطالية تحت الحراسة في بداية الأمر وبعد ذلك أوقفوا نشاطها، وسمحوا للشركات البريطانية بفتح فروع لها في طرابلس وأخذت تمارس نشاطها المالي والتجاري افتتحت فرعاً لبنك "باركليز" في طرابلس لإدارة الشؤون المالية للإقليم، وكانت الإدارة البريطانية قد أعلنت بعد الاحتلال أن الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية عملة رسمية معترف بها، ثم ألغت الليرة الإيطالية وأحلوا محلها عملة عسكرية (المال) وبقيت هذه العملة قابلة للتداول حتى نهاية سنة ١٩٥٩، عندما حل محلها الجنيه الليبي<sup>(١٩)</sup>.

احتفظ الإنجليز بنظام الضرائب والإيرادات الذي كان معمولاً به أيام الإيطاليين وكانت أهم مصادر الإيرادات الضرائب المباشرة وأرباح احتكارات التبغ والملح التي تشرف عليها الحكومة، وتشتمل الضرائب المباشرة على ضريبة الدخل والضرائب الزراعية.

وبالرغم من تلك ويلات الاقتصادية فقد استطاعت ولاية طرابلس أن توازن ميزانيتها نظراً لجودة المحصول الزراعي ولم تقدم الحكومة البريطانية سوى مساندة مالية ضئيلة.

أما من الناحية التعليمية فقد قررت السلطات البريطانية منذ البداية عدم إدخال نظام التعليم المصري المطبق في برقة إلى إقليم طرابلس، وإنما قررت تطبيق نظام التعليم والمنهج الفلسطيني الذي كان مطبقاً تحت إشراف الانتداب البريطاني هناك، ومن أجل تحقيق هذا الهدف

انتدب مفتشان عربيان من حكومة فلسطين عام ١٩٤٣، وقد وضع هذان المفتشان المنهج ومواده الدراسية<sup>(٢٠)</sup>، أما المدارس فقد أصابها تلف كبير من جراء الحرب، حيث جعل أكثرها معسكرات لإقامة الجنود فأتلّفوا محتوياتها، وهكذا واجهت الإدارة البريطانية مشكلة إصلاح هذه المدارس وإعدادها لاستئناف الدراسة واستقبال الطلاب.

وقد تمكنت الإدارة البريطانية في أواخر سنة ١٩٤٣ من افتتاح العديد من المدارس وبدأ عددها يزداد بالتدريج<sup>(٢١)</sup>.

وفي مجال الخدمات الطبية فقد كان في الولاية عند الاحتلال البريطاني مستشفيان كبيران الأول في طرابلس والثاني في مصراته إضافة إلى مستشفيات صغيرة متفرقة، أبقى البريطانيون على هذه المستشفيات وقاموا باستجلاب عدد من الأطباء والممرضين الإنجليز.

أما من الناحية العمرانية فقد أبقّت الإدارة في طرابلس على ما هو عليه منذ الاحتلال إلا ما يتعلق بأغراضها العسكرية من إنشاء القواعد الحربية والطرق<sup>(٢٢)</sup>.

وفيما يتعلق بالنشاط السياسي في طرابلس فإن الإدارة البريطانية كانت أكثر تشدداً في إقامة نشاطات سياسية من برقة وكانت حجتها في ذلك أن الحرب لا تزال قائمة ويجب انتظار معاهدة الصلح مع إيطاليا قبل إقامة أي تنظيم سياسي وإزاء ذلك اضطر الوطنيون في طرابلس إلى العمل سراً وشكل "أحمد الفقيه حسن" سنة ١٩٤٤ الحزب الوطني واستمر يعمل سراً حتى أذنت له الحكومة بالعمل رسمياً سنة ١٩٤٦.

ثم تكاثرت الوطنيون بعد عودة المهاجرين ومنهم عدد كبير ممن أتاحت لهم فرصة التعليم وأنشئت عدة أحزاب أخرى<sup>(٢٣)</sup> إضافة إلى عدة جرائد وطنية.

ومع أن منطقتي طرابلس وبرقة كانتا تحت الإدارة العسكرية البريطانية فإن تنقل السكان من الولاية الواحدة إلى الأخرى كان مقيداً وكان يحتاج إلى تصريح، وكانت التجارة بين الإقليمين خاضعة لرسوم جمركية، وقد أوصلت الإدارة سنة ١٩٤٣ بتطبيق وحدة جمركية بين الإقليمين<sup>(٢٤)</sup>.

كما فرقت في المعاملة بين الولايتين، فسياستها في طرابلس غير برقة، ففي برقة أباحوا التعامل بالجنية المصري ورفعوا عنها الضرائب وأباحوا لأبنائها السفر منها وإليها، أما في طرابلس فقد أبقّت على العملة الإيطالية، ومن الناحية التعليمية فقد اتبعت نظام التعليم المصري في برقة بينما عملت بالمنهج الفلسطيني في طرابلس وهي سياسة ترمي إلى فصل الإقليمين عن بعضهما البعض.

الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان:

باندلاع الحرب العالمية الثانية وبانضمام إيطاليا إلى دول المحور وخسارتها الحرب دخل الجنوب الليبي والمنطقة كلها تحت ظروف جديدة وجدت فرنسا في هذه الظروف أن الفرصة مواتية لها لاحتلال الجنوب الليبي وإكمال سيطرتها على الصحراء الكبرى وهذه الظروف الجديدة تمثلت في انضمام إيطاليا إلى ألمانيا ضد الحلفاء، كما أن فرنسا قد سقطت أمام تقدم الجيوش الألمانية في يونيو ١٩٤٠ وترتب على ذلك قيام حكومة موالية لألمانيا تحت اسم حكومة فيشي، ووقعت كل من ألمانيا وفرنسا هدنة في نفس الشهر، وفي نفس الوقت رفض الجنرال "شارل ديغول"، - وهو قائد فرنسي شهير لمع نجمه في الحرب العالمية الثانية بعد استسلام فرنسا لألمانيا واستمر في مواصلة القتال والمقاومة بالتعاون مع بريطانيا وكون اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة- الاعتراف بالهزيمة وثار ضد حكومة فيشي وكون ما يعرف بحكومة فرنسا الحرة<sup>(٢٥)</sup>.

وافقت الحكومة البريطانية على الخطوات التي قام بها ديغول على التعامل معه بصفته زعيم لحركة فرنسا الحرة، كما وافقت على التعاون مع قوات فرنسا الحرة للحرب ضد الأعداء المشتركين، وأعقب ذلك تأسيس حكومة في المنفى، في لندن بالتحديد عرفت بحكومة فرنسا الحرة، سيطرت على المستعمرات الفرنسية في أفريقيا الاستوائية والوسطى<sup>(٢٦)</sup>.

وكان لتعاون الإنجليز مع ديغول دوراً كبيراً في جعله يسير قدماً في مخططاته التي أخذ يعدها للهجوم على إيطاليا في فزان وربطه مع الصحراء الكبرى، فقد تشجع ديغول وصادر بياناً وعد فيه سكان المستعمرات في أفريقيا الاستوائية والوسطى بالاستقلال في حالة خروج فرنسا الحرة منتصرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واستطاع بالتالي أن يستغل شعوب هذه المستعمرات في المجهود الحربي الفرنسي.

وفي ١٩٤٠/١٢/٢ عين الجنرال الفرنسي "ليكليرك" قائداً للقوات الفرنسية التي ستنتقل من فورت لامي في تشاد لمهاجمة الجنوب الليبي وأصبحت وظيفته (قائد قوات تشاد) وبدأت العمليات العسكرية الفرنسية في فزان وتمكنت من احتلاله في ١٢ يناير ١٩٤٣ حيث أصدر ليكليرك بياناً رسمياً أعلن فيه ذلك<sup>(٢٧)</sup>.

طبقت فرنسا عقب الاحتلال مباشرة إدارة عسكرية مستمدة أصولها مما كان مطبقاً في تونس والجزائر، واتبعت نفس الأسلوب المتبع هناك، فبعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرة عين العميد "ديلانج" حاكماً عسكرياً للإقليم وخضعت المنطقة بالكامل لحكومة الجزائر، وبعد استقرار الأمور أقيمت إدارة عسكرية يترأسها مقيم عام فرنسي في "سبها" التي أصبحت العاصمة الإدارية لفزان<sup>(٢٨)</sup>.

قسمت السلطات الفرنسية إقليم فزان في البداية إلى خمس مناطق وهي (سبها، الشاطي، مرزق، غات، غدامس) وكل منطقة من هذه المناطق يحكمها ضابط فرنسي يسمى المتصرف، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شرعت فرنسا لتقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقسام إدارية هي:-

١- فزان ويحكمها حاكم عسكري يعينه وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية، ويرأس القوة العسكرية بالإضافة إلى مسؤوليته الإدارية، ويرتبط بالحاكم العام في الجزائر، وكان هذا الحاكم يكلف بوضع الميزانية والإشراف على الأشغال الكبرى، وتسيير الاقتصاد، وحفظ النظام العام، ويساعده في مهمته ثلاثة ضباط فرنسيون للشئون الإسلامية، وقسمت فزان إلى ثلاثة فروع:-

(أ) فرع الشاطي: ويشمل مديريات براك، المقارحة، الحساونة، برغن، إدري.

(ب) فرع سبها أوباري: ويشمل مديريات سبها، بنت بية، أوباري، الطوارق.

(ج) فرع مرزق: ويشمل مديريات مرزق، وادي عتية، تراغن، أم الأرناب.

٢- غات، كانت قبل الاحتلال الفرنسي تتبع القطرون سياسياً ثم ضمتها السلطات الفرنسية إلى جانت التي كانت تحت الحكم العسكري الفرنسي ثم ألحقت بالإدارة العسكرية الفرنسية المباشرة لإقليم جنوب الصحراء الجزائري، وبذلك تكون غات قد فصلت عن فزان وأصبح لها مركز سياسي خاص.

٣- غدامس، كانت تابعة لطرابلس ولكن بعد الاحتلال الفرنسي مباشرة فصلت عنها واعتبرت حداً فاصلاً بين إقليم طرابلس وفزان، ثم ضمت غدامس لجنوب تونس وكانت تحت سلطة الحاكم العسكري الفرنسي لجنوب تونس ومركزه قابس<sup>(٢٩)</sup>.

والملاحظ هنا حرص الإدارة الفرنسية على فصل غات وغماس عن إقليم فزان وإحاقهم بالقيادة العسكرية في جنوب تونس وجنوب الجزائر، وهذا يوضح المطامع الفرنسية في هاتين

المدينتين ورغبة فرنسا في ضمهما بشكل نهائي إلى الأراضي الخاضعة لها في تونس والجزائر في حالة تسوية قد تخرجها من فزان.

وكانت المنظومة الإدارية في فزان كالتالي:-

– سلطة تنفيذية وتتمثل فيما يلي:

١- حاكم عسكري فرنسي مسئول عن إعداد الميزانية الخاصة بفزان يساعده في ذلك نائباً فرنسياً.

٢- مدير وطني لكل إدارة من إدارات فزان الثلاثة وهو مدير اعتباري حيث كان يختار من قبل الحاكم العسكري الفرنسي.

وقد أعادت فرنسا منصب المتصرف الذي كان موجوداً منذ أيام العثمانيين وهي وظيفة تختص بجمع الأموال والغرامات وفض المنازعات القبلية.

أما السلطة التشريعية والقضائية فإنه رغم عدم صدور قرار رسمي بإلغاء القوانين الإيطالية التي كانت سائدة قبل مجيء الفرنسيين لفزان فقد أصبحت القوانين الفرنسية العسكرية هي المعمول بها بالنسبة للقانون المدني، أما قوانين الأحوال الشخصية والإسلامية فقد ظل معمولاً بالقوانين الإسلامية التي كانت سائدة في عهد الاحتلال الإيطالي<sup>(٣٠)</sup>.

وبالنسبة للمحاكم الشرعية أبقى الفرنسيون على هذه المحاكم التي كانت موجودة منذ العهد الإيطالي.

أما في مجال التعليم تم تطبيق النظام التعليمي المعمول به في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا واقتصر في البداية على التعليم الابتدائي وفي عام ١٩٤٩ تم افتتاح مدرسة إعدادية في سبها وكان هناك عدد من المدرسين الجزائريين.

ومن الناحية المالية تم سحب الليرة الإيطالية من التداول عام ١٩٤٣ وحل محلها الفرنك الفرنسي وكان لذلك أثر سيء في الحياة الاقتصادية للبلاد<sup>(٣١)</sup>.

أما من ناحية النشاط السياسي فإنه يكاد يكون معدوماً وذلك بسبب عزلة الإقليم عن برقة وطرابلس ومع ذلك لم تخل الساحة من ظهور حركات سياسية رافضة للإدارة الأجنبية أبرزها الحركة السرية التي أسسها الشيخ عبد الرحمن البركولي عام ١٩٤٦ وكانت لها اتصالات مع الحركة الوطنية في طرابلس<sup>(٣٢)</sup>.

ومن حيث النشاط الثقافي فلم تهتم الإدارة الفرنسية بذلك حيث إنه لا يوجد بالإقليم أي صحيفة أو مجلة، وكل ما يصل إلى الإقليم من الصحف العربية من مصر وتونس نادرة ولا توجد أحزاب سياسية ولا هيئات اجتماعية أو ثقافية.

وخلاصة القول يمكن أن نقول أن الإدارة الأجنبية في ليبيا حقبة استعمارية لا تختلف علي التي سبقتها رغم تغير الأسم ولكن المضمون واحد .



المراجع

- ١- نازك زكي إبراهيم، ليبيا والغرب، ١٩٤٥، ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١، ص ٨.
- ٢- مصباح ياقعة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية ١٩٤٣-١٩٥١ رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب جامعة الزقازيق ٢٠٠٤، ص ٤٦.
- ٣- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٢٠.
- ٤- محمد الهادي ابو عجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة ١٩٣٩-١٩٦٣ دار الشعب مصراته ٢٠١٢، ص ٨٧.
- ٥- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولاه زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٦، ص ٥٨.
- ٦- مصباح ياقعة، مرجع سابق، ص ٤٦.
- ٧- ن.أ.بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر، مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ط٢، طرابلس ٢٠٠٥، ص ٢٧٩.
- ٨- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٤٨، ٢٤٩.
- ٩- مصباح ياقعة، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ١٠- حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص ٢٥١.
- ١١- رأفت غنيمي الشيخ، التعليم المصري في ليبيا بين عهدي ١٩٤٣، ١٩٦٩، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٥، ٢٦.
- ١٢- مصباح ياقعة، مرجع سابق، ص ١٤٧.
- ١٣- محمد الهادي، مرجع سابق، ص ٩١.
- ١٤- محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر ج١، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، ص ٢١٢.
- ١٥- هنري ميخائيل، مرجع سابق، ص ١٤٦.
- ١٦- حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص ٢٤٨.
- ١٧- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٣٦-١٣٧.
- ١٨- كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية في ليبيا، ١٩٤٩-١٩٥٧، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٣، ص ٣٨.
- ١٩- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٥٧.
- ٢٠- راسم رشدي، مرجع سابق، ص ١٤٠.
- ٢١- محمد أبو عجيلة، مرجع سابق، ص ٩٥.
- ٢٢- كهلان كاظم القيسي، مرجع سابق، ص ٤٠.
- ٢٣- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٢٤- محمد كمال الدسوقي، الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٢٣.
- ٢٥- مذكرات الجنرال ديغول، تعريب خيرى حماد، ج٢، مكتبة المنار، بغداد، ١٩٦٤، ص ٦٠:٦١.

- ٢٦- جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مراجعة صالح مخزوم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٩١، ص ١٣٠.
- ٢٧- آمال السبكي، استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٢ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٠، ص ١٢.
- ٢٨- محمد رجائي ريان، الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي، مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، السنة الثانية عشر، مركز البحوث والدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٩٠، ص ١١٥-١١٨.
- ٢٩- ANNUL REPORT OF THE FRENCH GOVERNMENT TO THE  
GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS  
CONCERNING THE ADMINISTRATION OF THE FEEZAN 22  
SEPT. 1950 A/1387 page. L. 18.
- ٣٠- حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص ٢٥٥.
- ٣١- محمد المقرئ، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

أولاً: الوثائق المنشورة

1. ANNUL REPORT OF THE FRENCH GOVERNMENT TO THE  
GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS CONCERNING  
THE ADMINISTRATION OF THE FEEZAN 22 SEPT. 1950 A/1387

ثانياً: المذكرات الشخصية:

-مذكرات الجنرال ديغول، تعريب خيرى حماد، ج٢، مكتبة المنار، بغداد، ١٩٦٤.

ثالثاً: المراجع العربية والمعرّبة:

- ١- آمال السبكي، استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٢ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٠.
- ٢- جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مراجعة صالح مخزوم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٩١.
- ٣- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، ومؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٢.
- ٤- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي الحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٥- رأفت غنيمي الشيخ، التعليم المصري في ليبيا بين عهدي ١٩٤٣، و ١٩٦٩، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٥، ٢٦.
- ٦- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٧- كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية في ليبيا، ١٩٤٩-١٩٥٧، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٣.
- ٨- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولاه زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٦.
- ٩- محمد الهادي أبو عجيبة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة ١٩٣٩-١٩٦٣ دار الشعب مصراته ٢٠١٢.
- ١٠- محمد كمال الدسوقي، الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
- ١١- محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر ج١ مركز الدراسات الليبية، أكسفورد.
- ١٢- ن. أ. بروشكين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر، مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ط٢، طرابلس ٢٠٠٥.
- ١٣- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

رابعاً: الرسائل العلمية

- ١- مصباح ياقبة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية ١٩٤٣-١٩٥١ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤.
- ٢- نازك زكي إبراهيم، ليبيا والغرب، ١٩٤٥، ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.

خامساً: الدوريات:

-محمد رجائي ريان، الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي، مجلة البحوث التاريخية.